

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب إليّ أن أقدم تقريراً إلى المجلس في ١ آب/أغسطس. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقرير الأخير المؤرخ ٣ آذار/مارس (S/2014/142) وتنفيذ ولاية البعثة. ويقدم أيضاً معلومات مستكملة عن التحضيرات لنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر ومفهوم البعثة الذي يشمل مفهوم العمليات والنقاط المرجعية المتعلقة بالتسلسل الزمني للولاية واستراتيجية الخروج.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

٢ - مع أن الحالة تحسّنت في بعض المناطق من بانغي، ما زال الوضع الأمني العام في جمهورية أفريقيا الوسطى شديد التقلب. ويشكل المدنيون أهدافاً للعنف الطائفي وأعمال القتل الانتقامية في العاصمة وفي مناطق أخرى من البلد يوميا. وتُرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بلا هوادة في ظل مناخ يسوده الإفلات التام من العقاب، بما في ذلك التشريد القسري للسكان المدنيين، لا سيما المسلمين منهم؛ وتدمير الممتلكات؛ والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ وقيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال؛ وانتهاكات الحق في الحياة وحرية التنقل، والحق في الأمن والسلامة



البدنية، عن طريق الاغتيالات وحالات الإعدام بإجراءات موجزة والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

٣ - ولقد شُرد السكان المسلمون في البلد بغالبيتهم العظمى أو غادروه، في حين يعيش حوالي ٢٠.٠٠٠ منهم محاصرين في تسعة مواقع غرب البلد ووسطه، مدركين بأنهم قد يتعرضون للهجوم قبل أن يصلوا إلى ملاذ آمن إذا ما فارقوا مواقعهم. وفي بودا وحدها، هناك نحو ٦٧٠ ٥ شخصا معرضون للتهديد في منطقة محصورة تخضع لهجمات ميليشيا أنتي - بالاكا. ويعمد أفراد هذه الميليشيا إلى حرمان هذه المجتمعات من الحصول على الغذاء والسلع الأساسية. وفي يالوكي، ظل أكثر من ٦٠٠ من الرعيان المبورورو الفولانيين الذين خسروا ماشيتهم محاصرين في البلدة نتيجة الهجمات التي شنتها ميليشيا أنتي - بالاكا. ولقد طلبوا الدعم من المجتمع الدولي ليعاد نقلهم إلى الكامبيرون حيث لجأ ٥٠ منهم بالفعل مع أفراد أسرهم.

٤ - وفي بانغي، وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية، ما زال المسلمون يلزمون أحياءهم إلى حد كبير، لا سيما حي PK5، مطوّقين بعناصر من ميليشيا أنتي - بالاكا التي تشن بانتظام هجمات على هذه الجيوب بالأسلحة النارية والقنابل اليدوية، وتقطع عنها الإمدادات بالأغذية واللوازم الطبية. ووردت أنباء أيضا عن قيام أفراد هذه الميليشيا باستهداف أشخاص غير مسلمين يُعتقد بأنهم يقدمون الإمدادات أو الخدمات إلى هذه المناطق. وهناك عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ضالعة في العديد من هذه الحوادث بحكم انخراطها مع هذه الميليشيا.

٥ - وأدى تزايد العنف والوحشية ضد المسلمين في بانغي إلى تشكيل مجموعات للدفاع عن النفس من الشباب المسلمين لحماية مجتمعاتهم. وقام هؤلاء بحملات عنيفة وجذرية استهدفت أفراد ميليشيا أنتي - بالاكا ومواقعهم والمجتمعات المحلية غير المسلمة. وأفيد بأنهم يتمتعون بدعم بعض عناصر ائتلاف سيليكاس السابق التي تختبئ وسط السكان المسلمين المحليين. ولا يزال نحو ٢٢٠٠ من عناصر ائتلاف سيليكاس السابق في بانغي وقد أعيد تجميعها في ثلاثة مواقع تحت حماية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية. ويجري حاليا تعدادا لتسجيل هؤلاء العناصر في إطار مشروع إعادة نقلها إلى مجتمعاتها الأصلي. ولقد قتل عنصران منها على الأقل عند خروجهما من هذه المواقع لشراء الأغذية.

٦ - ولقد اندلع عدد من الاشتباكات العنيفة التي شاركت فيها القوات الدولية في بانغي وفي أماكن أخرى في البلد. ففي ٢٩ آذار/مارس، توجه أحد كبار ضباط الجيش التشادي الذي جرى تعيينه في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية على رأس رتل إلى بانغي. ولدى

وصول هذا الرتل إلى مشارف بانغي، حصل تبادل لإطلاق النار في حي PK12 سقط خلاله ما لا يقل عن ٢٨ قتيلا وجرح آخرون كثيرون. وعقب الادعاءات بأن عناصر تشادية من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية أطلقت النار على السكان دون أن تتعرض للاستفزاز، أعلنت حكومة تشاد، في ٣ نيسان/أبريل، أنها ستسحب كتيبة المشاة التابعة لها المؤلفة من ٨٥٠ جنديا من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية.

٧ - وكتدبير أخير، يسّرت الجهات الإنسانية الفاعلة نقل ٣٥٢ ١ من المشردين داخليا، معظمهم من المسلمين، من بانغي إلى بمباري في ٢٠ نيسان/أبريل، وإلى كابو وسيدو الوسطى في الجزء الشمالي من البلد في ٢٨ نيسان/أبريل، بدعم من القوات الدولية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تعرّضت إحدى القوافل لمجوم على محور ديكوا - كاغا باندورو شنته ميليشيا أنتي - بالاكا استخدمت فيه قنابل يدوية، فقتل شخصان وجرح ستة آخرون قبل وصولهم إلى وجهتهم في اليوم التالي.

٨ - وأظهر المجوم على كنيسة سيدة فاتيما في بانغي في ٢٨ أيار/مايو الحلقة المفرغة للهجمات والأعمال الانتقامية مع تطرف العناصر التابعة لائتلاف سيليكاس السابق وميليشيا أنتي - بالاكا على السواء واحتمال التصعيد. ولقد قتل أحد عشر شخصا، بمن فيهم الكاهن، وجرح ٢٤ آخرون؛ وتوفي ثلاثة أشخاص لاحقا متأثرين بجراحهم. وحصل هذا المجوم عقب القتل الوحشي لثلاثة شبان مسلمين وهم في طريقهم إلى مباراة لكرة القدم نظمت بهدف المصالحة بين المجتمعات المحلية، وذلك على يد عناصر يُشتبه في أنها تنتمي إلى ميليشيا أنتي - بالاكا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأدت هذه الحوادث إلى خروج مظاهرات شعبية احتجاجا على ما اعتبره الأهالي تقاعسا عن إعادة الأمن من جانب السلطات الانتقالية والقوات الدولية على السواء. وأقيم عدد من الحوارات على الطرقات تعيّن على القوات الدولية إزالتها. وشُلت الحركة في بانغي لمدة ثلاثة أيام وأفيد عن سقوط عشرات القتلى.

٩ - وفي المقاطعات، شهدت الحالة الأمنية دورات من الهجمات والأعمال الانتقامية بين الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية مما أسفر عن ارتفاع عدد الخسائر في الأرواح. وتكرّرت أيضا الهجمات التي شنتها ائتلاف سيليكاس السابق والجماعات المسلحة المدجّجة بالسلح المنتسبة إليه من أبناء الطائفة الفولانية على طول الحدود مع تشاد، الذين أفادت الأنباء أن بعضهم عبر الحدود من تشاد. وأضرمت النيران في العديد من القرى مما تسبّب في تشريد سكانها. ودفع الوجود المتزايد لائتلاف سيليكاس السابق في غرب البلد ووسطه بأفراد

ميليشيا أنتي - بالاكا إلى تعزيز مواقعهم في هذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى اندلاع عدد من الاشتباكات العنيفة بينهم وبين الأفراد التابعين لائتلاف سيليك السابق.

١٠ - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية على الفور لإعادة نشر القوات، دفع انسحاب القوات التشادية التابعة لها من بوسانغوا في مطلع نيسان/أبريل. بمن تبقى من السكان المسلمين الذين أعيد تجميعهم في موقع تحت حماية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى مغادرة بوسانغوا. وفي ١١ نيسان/أبريل، نقل ٥٤٠ شخصا من بوسانغوا إلى تشاد عن طريق البر، بمواكبة القوات التشادية المنسحبة التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية.

١١ - وفي ١٣ أيار/مايو، تعرضت مجموعة من أفراد ميليشيا أنتي - بالاكا إلى كمين في قرية غالو الواقعة في الجزء الغربي من البلد. وقتل اثنا عشر شخصا من بينهم صحفية فرنسية كانت تسافر بمعية أفراد ميليشيا أنتي - بالاكا. وفي وقت لاحق، اكتشفت القوات الدولية جثتها مع جثة أخرى في صندوق سيارة.

١٢ - وتدهورت الأوضاع بشدة في بمباري حيث أقامت قوات ائتلاف سيليك السابق مقرها العسكري في أيار/مايو خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٢٢ أيار/مايو، تظاهرت حشود غفيرة في بمباري احتجاجا على أنشطة القوات التابعة لعملية سانغريس في البلدة التي يعتبر الأهالي بأنها تجرّد قوات ائتلاف سيليك السابق من أسلحتها بالقوة. وأسفرت الاشتباكات اللاحقة عن مقتل ثلاثة أشخاص وتدمير عدد من المركبات.

١٣ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، في قرية خارج بمباري، أقدم نحو ٥٠ مسلحا من ميليشيا أنتي - بالاكا على قتل ما لا يقل عن ١٨ مسلما بوحشية، بمن فيهم ثلاثة أطفال وامرأة واحدة. وفي هجوم انتقامي حصل في اليوم نفسه، قتل ثمانية مسيحيين على يد عناصر من ائتلاف سيليك السابق في البلدة نفسها. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وصل نحو مئة من العناصر المسلحة التابعة لميليشيا أنتي - بالاكا إلى بمباري قادمة من غربمباري، فتصدت لها القوات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ولعملية سانغريس ومنعتها من الدخول إلى المدينة. وأسفر تبادل إطلاق النار في وقت لاحق بين القوات الدولية وأفراد ميليشيا أنتي - بالاكا عن سقوط عدد من الخسائر في الأرواح في صفوف هذه الميليشيا. ونتج عن تلك الأحداث أعمال عنف عشوائية ضد المدنيين ونزوح أعداد كبيرة منهم. وفي المجموع، تأكدت وفاة أكثر من ٤٦ شخصا وجرح ٢٨ آخرين، فيما لجأ نحو ١٢ ٠٠٠ شخص إلى الكنائس ومُجمّع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وغيرها من المناطق المجاورة لموقع عملية سانغريس.

وفي ٧ تموز/يوليه، تعرض موقع المشردين داخليا في كاتدرائية القديس يوسف ومقر إقامة الأسقف للهجوم، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصا، من بينهم نساء وأطفال.

١٤ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، انسحبت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والقوات السودانية من بيراو في أعقاب الإنذار الصادر عن مجموعة تابعة لائتلاف سيليكاس السابق أفيد بأنها تخضع لسيطرة نور الدين آدم، وانتقلت إلى أم دافوق على الحدود مع السودان. وكانت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والقوات السودانية قد نشرت في بيراو ضمن إطار فرقة العمل المشتركة المنشأة لحماية الحدود المشتركة استكمالا للاتفاق الثلاثي المبرم بين حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان في عام ٢٠٠٩. وأصبحت فرقة العمل تتألف من طرفين فقط بعد رحيل القوات التشادية عن جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو.

١٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، في باكوما بمقاطعة مبومو، تعرضت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية العاملة في المنطقة إلى هجوم شنته عناصر تابعة لجيش الرب للمقاومة ومنشقون عن ائتلاف سيليكاس السابق أسفر عن مقتل جندي أوغندي واحد وعنصرين من ائتلاف سيليكاس السابق. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وقع اشتباك بين عناصر تابعة لائتلاف سيليكاس السابق والقوات الأوغندية في نزاكو بمقاطعة مبومو، قتل خلاله ما لا يقل عن ١٥ عنصرا من عناصر ائتلاف سيليكاس السابق.

١٦ - وما زال تفشي الإفلات من العقاب يشكل تحديا جسيما في جميع أنحاء البلد. فلا وجود لمؤسسات سيادة القانون إطلاقا خارج بانغي. ولا يسمح قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الاستئناف في بانغي بالبت في قضايا الجناة المزعومين الذين أُلقي عليهم القبض خارج نطاق اختصاص المحكمة. وتحول الشواغل الأمنية وعدم كفاية الحماية والضغط السياسية دون أداء القضاة والمحامين لعملهم. ومنذ تقرير الأخير، لم تحقق السلطات في أي قضايا جرائم كبرى أو تصدر فيها أحكاما أو تبت فيها ولم تستأنف سوى جلسات سماع الدعوى في المخالفات البسيطة في المحكمة المحلية. وما زالت إدارة السجون تواجه حالات الفرار المتكررة من السجنين اللذين يعملان في بانغي نتيجة الافتقار إلى موظفي السجون المدربين والمؤهلين، والتواطؤ المزعوم لموظفي الأمن مع الجماعات المسلحة، وتفشي الفساد، وضعف مقومات الأمن المادي.

١٧ - ولا تزال حالة النساء والأطفال مدعاة للقلق الشديد مع ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات على يد كافة الجماعات في سياق العنف الطائفي. وتشمل هذه الجرائم الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والزواج القسري، والاسترقاق

الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتقدر الحكومة أن حوالي ٤٤,٥ في المائة من السكان في عام ٢٠١٤ تعرضوا للعنف الجنسي. ومن هذه النسبة، هناك ٢٠ في المائة تقريبا من حالات الاغتصاب، ويمثل الاغتصاب الجماعي على يد مسلحين نسبة ٩٠ في المائة من حالات الاغتصاب المبلغ عنها والزواج القسري نسبة ١٠ في المائة من حالات العنف الجنسي. وتواصل أطراف النزاع انتهاك حقوق الطفل. ولقد وردت تقارير عن قيام ائتلاف سيليكا السابق وميليشيا أنتي - بالاكا على السواء بتجنيد الأطفال المقاتلين واستخدامهم، وممارسة القتل والتشويه، والاغتصاب، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، والخطف والحرمان من المساعدة الإنسانية.

١٨ - وما زالت الاحتياجات الإنسانية هائلة في جميع القطاعات وهناك ٢,٥ مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ولقد تعرّض أكثر من مليون شخص للتشريد بسبب النزاع، ولجأ ٤٠٠ ٠٠٠ من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة، ونحو ٢٧٠ ٠٠٠ منهم في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤. ومع أن عدد المشردين داخليا في بانغي قد انخفض إلى ١٠٥ ٣٠٠ شخص، الأمر الذي يُعزى جزئيا إلى الانفراج النسي في الحالة الأمنية، ما زال نحو ٥٣٠ ٣٠٠ شخص مشردين خارج العاصمة. وتضاعفت تقريبا النسبة المئوية من سكان الأرياف الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى نحو ٤٥ في المائة. وحتى الآن، لم يُموّل النداء الإنساني سوى بنسبة ٣٧ في المائة.

١٩ - وتواصل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغريس التصدي للحالات في المناطق الشديدة الخطورة وبذل الجهود لحماية المدنيين، في حين انبرت الجهات الإنسانية الفاعلة لتلبية الاحتياجات الحيوية للمشردين. ولقد زادت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية أيضا قدرتها على توفير الحراسة للقوافل اللوجستية والإنسانية وحسنت الاتصالات التكتيكية، الأمر الذي زاد من قدرتها على تسيير العمليات عموما. وبلغت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي قدرتها التشغيلية الكاملة في ١٥ حزيران/يونيه ووفرت الأمن في مطار بانغي وفي الدائرتين الثالثة والخامسة في بانغي، الأمر الذي أتاح لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ولعملية سانغريس تعزيز عمليات انتشارهما خارج العاصمة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد على نحو وثيق مع هذه القوات لتنسيق الاستجابة الدولية وتعزيز حماية السكان المعرضين للخطر.

٢٠ - وعلى إثر ادعاءات بتورط حفظة سلام تابعين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في الاختفاء القسري لمدنيين في بوالي، أعلنت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في ١٧ تموز/يوليه تعليق مهام قائدها في بوالي ووحدته ريثما ينتهي التحقيق.

باء - التطورات السياسية

٢١ - تتعرض السلطات الانتقالية لانتقادات متزايدة بسبب صعوبة الظروف الأمنية، مما يضعف العملية الانتقالية بقدر أكبر. وتعاني السلطات الانتقالية عناء شديدا في حكم البلد دون قوات أمنية وموارد مالية. وفي الوقت نفسه، تشهد النخبة السياسية انقسامًا حادًا في جو يسوده عداة سياسي واجتماعي شديد وتنعدم فيه الثقة بين المجتمعات المحلية والأطراف السياسية الفاعلة. وفي ضوء تزايد الانتقادات، أعلنت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية، كاترين سامبا - بانزا، في خطاب وجهته إلى الأمة في ٦ أيار/مايو احتفالًا بمرور ١٠٠ يوم على توليها منصبها، أنها ستجري تعديلًا وزاريا. غير أن هذه المبادرة عُلِّقت في أعقاب مشاورات مع الشركاء الوطنيين والإقليميين.

٢٢ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، ألقت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية خطابًا أمام الاجتماع غير الرسمي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عُقد على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو. وفي بيان صدر لاحقًا، أكد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مجددا دعمهم لرئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية، وحثوا السلطات الانتقالية على العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ودعوا في الوقت ذاته جميع الأطراف إلى وقف كل أعمال العنف والمشاركة في المساعي الجارية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. ودعوا أيضا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تشكيل فريق وساطة دولي على وجه السرعة يقوده الوسيط، دُني ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، لمساعدة سكان أفريقيا الوسطى على استهلال عملية الحوار السياسي.

٢٣ - وسبق اجتماع مالابو عددٌ من المبادرات الوطنية والمحلية التي أُخذت تمهيدا لبدء الحوار السياسي. ففي ٥ حزيران/يونيه، عرضت وزارة الاتصال والمصالحة الوطنية خطة عمل عاجلة لتحقيق المصالحة الوطنية في إطار الاستراتيجية العامة للمصالحة التي أُعدت بدعم من الأمم المتحدة. وبناء على طلب رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية، يَسِّر مركز الحوار الإنساني عقد حلقة دراسية بشأن الحوار الوطني والمصالحة الوطنية استمرت لمدة ثلاثة أيام في بانغي من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، يَسِّر منظمة محلية غير حكومية عقد سلسلة من الاجتماعات بين ائتلاف سيليكاسا السابق وميليشيا أنتي - بالاكاسا.

٢٤ - وأقرت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية علانية، في الخطاب الذي وجهته إلى الأمة في ٤ تموز/يوليه، ضرورة إجراء حوار سياسي شامل، وأعلنت أن ذلك الحوار سيبدأ بعقد منتدى في برازافيل وأن السلطات الانتقالية ستشارك في تنظيمه. وشددت على ضرورة اتباع نهج ثلاثي يشمل إجراء الحوار السياسي، وتحقيق المصالحة على مستوى القواعد الشعبية، وإقامة العدل. وفي إشارة إلى الدروس المستفادة من الماضي، أكدت السيدة سامبا - بانزا ضرورة ضمان ألا يكافئ هذا الحوار السياسي مَنْ حملوا السلاح وألا ينسى الضحايا. وأقرت أيضاً بضرورة تشكيل جيش وطني أكثر توازناً وشمولاً للجميع.

٢٥ - وفي ٩ نيسان/أبريل، وقعت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية مرسوماً يقضي بإنشاء وحدة خاصة للتحري والتحقق بدأت عملها في ٨ تموز/يوليه تُعنى بإجراء التحريات والتحقيقات الأولية في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتُكبت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأعاد المجلس الأعلى للقضاء تعيين قضاة في جميع الهيئات القضائية وفي الوحدة الخاصة للتحري والتحقق.

٢٦ - واتسم التقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية وفي إجراء استفتاء على الدستور بالبطء عموماً، على الرغم من توقيع المرسوم المتعلق بتنظيم الهيئة الانتخابية الوطنية وتسيير أعمالها في ٢٤ حزيران/يونيه. فالقرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات، ولا سيما فيما يخص منهجية تسجيل الناخبين والتسلسل الزمني لعمليات الاقتراع، لم تُتخذ بعد، وما زال يتعين إنجاز وضع الإطار القانوني.

٢٧ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، استعرض المجلس الوطني الانتقالي ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤ وأقرّها. وتبلغ الميزانية ٢٢١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (زهاء ٤٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، خُصّص منها مبلغ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لإجراء الانتخابات. وشاركت لجنة المجلس الوطني الانتقالي المكلفة بإعداد مشروع الدستور في حلقة دراسية لبناء القدرات، وشرعت في وضع خطة عمل تتوخى إجراء مشاورات وطنية بشأن مشروع الدستور.

٢٨ - أما سلطة الدولة فلا تزال غائبة خارج بانغي عموماً. وما زال ائتلاف سيليك السابق يسيطر على ٨ مقاطعات من أصل ١٦ مقاطعة ويمارس فيها مهام الدولة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، منعت عناصر تابعة لائتلاف سيليك السابق وفداً حكومياً من تعيين حاكم جديد في نديلي، بينما أُبلغ عن وقوع حالة مماثلة في ديمبي حيث رفض ائتلاف سيليك السابق العملة الجديد زاعماً أنه يؤيد ميليشيا أنتي - بالاك. وفي بعض المناطق، تقوم ميليشيا أنتي - بالاك بتوفير الأمن وجي الضرائب.

٢٩ - وفي ٩ و ١٠ أيار/مايو، عقد ائتلاف سيليكسا السابق مؤتمرا استمر لمدة يومين في نديلي حضره ٢٠٠ ١ مشارك تقريبا. وأعلن ائتلاف سيليكسا السابق عن تشكيل هيكل عسكري جديد أطلق عليه اسم القوات الجمهورية، يضم قوات شرطة ودرك، بقيادة الجنرال جوزيف زونديكو. وأدان ائتلاف سيليكسا السابق الهجمات التي تستهدف المسلمين من السكان، ودعا المجتمع الدولي إلى نقل السكان المعرضين للخطر وإلى تيسير تقسيم البلد. وفي أعقاب هذا المؤتمر، أقام ائتلاف سيليكسا السابق مقر قيادته العسكرية في بمباري وأنشأ لجنة للتنسيق السياسي كلفها بتنظيم جمعية عمومية لانتخاب مكتب سياسي. ويعتبر البعض محاولة ائتلاف سيليكسا السابق توحيد صفوفه وإقامة مقر قيادته في مدينة بمباري المركزية عملا استفزازيا يستهدف تقسيم البلد.

٣٠ - ولا تزال وحدة الصف السياسي داخل ائتلاف سيليكسا السابق ضعيفة. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، أصدر الجنرال نور الدين آدم بيانا أعلن فيه عن تعليق آلية التنسيق التي أنشئت في أعقاب مؤتمر نديلي. وعلى إثر ذلك، عُقد اجتماع ضمّ قادة ائتلاف سيليكسا السابق في الفترة من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه. وفي بيان صدر لاحقا، أعلن عن تحول اسم الحركة إلى الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وتشكيل مكتب سياسي بقيادة رئيس الدولة السابق في المرحلة الانتقالية، ميشيل دجوتوديا، مع الإعراب في الوقت ذاته عن نية المشاركة في منتدى برازافيل.

٣١ - وحاولت ميليشيا أنتي - بالاكا أيضا توحيد صفوفها الشديدة التسيب وتشكيل هيكل تنظيمي وقيادي بقيادة باتريس نغيسونا وسيباستيان وينزوي. ففي ٢١ حزيران/يونيه، اتفق فصيلان متناحran تابعان لتلك الميليشيا في بانغي على تعيين منسق وطني ونائب له، وأعلنا عقب ذلك، في ٢٧ حزيران/يونيه، عن تشكيل فريق يضم ١٥ عضوا كلفوا بمهمة التنسيق على الصعيد الوطني.

٣٢ - واجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى مرتين، الأولى في ٢١ آذار/مارس في برازافيل، والثانية في أديس أبابا في ٧ تموز/يوليه. وشدد الفريق على ضرورة إجراء حوار سياسي شامل، وشجع السلطات الانتقالية على تسريع وتيرة الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأيد أيضا الاقتراح الداعي إلى عقد منتدى بشأن المصالحة الوطنية والحوار السياسي في برازافيل وإنشاء فريق وساطة دولي يضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوصفها مقررا. وعقد اجتماع برازافيل الذي ترأسه الوسيط، الرئيس دُني ساسو نغيسو، في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، وحضرته رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية وحضره كذلك عدد من ممثلي

السلطة الانتقالية وكبار ممثلي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الدوليين. بمن فيهم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك ممثلون عن الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. بمن فيها ائتلاف سيليكاسا السابق وميليشيا أنتي - بالاكاسا، وعن المجتمع المدني والأحزاب السياسية والطوائف الدينية. وفي أعقاب مشاورات مكثفة أجريت قبل اجتماع برازافيل وأثناء انعقاده، وقع ممثلو جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ٢٣ تموز/يوليه. ويلزم هذا الاتفاق الأطراف الموقعة بالوقف الفوري للأعمال العدائية وينشئ آلية رصد للمتابعة تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والسلطات الانتقالية وأعضاء من المجتمع الدولي.

جيم - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٣٣ - ما زال اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى الضعيف أصلاً متأثراً بشدة من جراء الأزمة، رغم أن الجهود التي بذلتها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغريس لتأمين طريق الإمداد الرئيسي أدت إلى تيسير دخول السلع بحرية إلى حدٍّ ما عبر الممر الذي يربط دوالا ببانغي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى عدد من مبادرات النقد مقابل العمل الرامية إلى توفير فرص العمل المدبر للدخل فوراً للشباب المعرضين للخطر والسكان المشردين والنساء. وقدم البرنامج الإنمائي أيضاً، بالشراكة مع صندوق بناء السلام، دعماً لدفع مرتبات عناصر الشرطة والدرك في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس. وفي موازاة ذلك، قدم البنك الدولي دعماً لدفع مرتبات بقية موظفي الخدمة المدنية للفترة نفسها، بينما دفعت السلطات الانتقالية مباشرة مرتبات القوات المسلحة. وتُنفذ تدريجياً تدابير رامية إلى بلوغ حد أدنى من إدارة الميزانية والحسابات والمدفوعات النقدية بتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وفي ١٤ أيار/مايو، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة مالية في إطار التسهيل الائتماني السريع. بمبلغ يناهز ١٣ مليون دولار دعماً لبرامج الإنعاش في حالات الطوارئ.

دال - الجوانب دون الإقليمية

٣٤ - ما برحت المنطقة دون الإقليمية، بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تشارك بنشاط في مواجهة الأزمة وإيجاد حل لها، وذلك بوسائل عدة منها الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية تشاد ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إدريس ديبي إتنو، ورئيس جمهورية الكونغو والوسيط، دُني ساسو نغيسو. وفي ٦ حزيران/يونيه، عقد الرئيسان

ديي وساسو نغيسو ورئيس أنغولا، إدواردو دوس سانتوس، اجتماعا ثلاثيا في لواندا لمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بيان صدر لاحقا، حث رؤساء الدول الثلاثة السلطات الانتقالية على السعي لتحقيق المصالحة الوطنية.

هاء - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٣٥ - لا يزال موظفو الأمم المتحدة يعملون وسط ظروف صعبة يواجهون فيها تهديدات شتى بسبب النزاع المسلح وارتفاع معدلات الجريمة والقتل المدنية. وتعرض ثمانية موظفين وطنيين إلى هجمات استهدفهم. ونشرت وحدة الحراسة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في بانغي وبوار ومباري. وأثبتت هذه الوحدة أنها من الأصول البالغة الأهمية لضمان أمن منشآت الأمم المتحدة وموظفيها وإجلاء الموظفين المعرضين للخطر.

ثالثا - معلومات مستكملة عن التخطيط فيما يتعلق بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤)، أدمج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٠ نيسان/أبريل. وبموجب القرار نفسه، قرّر مجلس الأمن أن تُنقل سلطة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر. وإلى ذلك الحين، كُلفت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد بتنفيذ المهام ذات الأولوية المحددة في الفقرتين ٣٠ و ٣١ من القرار، من خلال عنصرها المدني.

٣٧ - وفي ٣٠ أيار/مايو، أقر مفهوم البعثة الذي وضع بالتشاور مع شركاء الأمم المتحدة للاسترشاد به في تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد. ويتوخى مفهوم البعثة تعديل أهداف البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد وأولوياتها. بمرور الزمن حسب الظروف والاحتياجات الخاصة بالبلد وشعبه. وسترکز البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، في المرحلة المبكرة من نشرها على تهيئة بيئة آمنة، ولا سيما للمدنيين المعرضين لخطر العنف، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لإحراز تقدم في المجالات الأخرى، وسترکز البعثة أيضا على دعم السلطات الانتقالية في بسط سلطة الدولة وممارسة مهام الدولة الأساسية، وتعزيز جهود السلام والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وفي ضوء تطور الظروف في البلد، ولا سيما مع تحسّن الحالة الأمنية ومشاركة أفراد الجماعات المسلحة في مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ومع تطور القدرات الأمنية

الوطنية، سيتحول تركيز أهداف البعثة لينصبّ بصورة متزايدة على دعم قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وترسيخ أسس بيئة سياسية مستقرة، وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية وعودة الناس إلى ديارهم، وإنشاء المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٣٨ - وعلى وجه التحديد، ينص مفهوم البعثة على أن تنظم البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد أنشطتها حول ثلاثة أهداف مترابطة ومتآزرة هي: (١) توفير الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، (٢) دعم العملية السياسية والمصالحة والانتخابات، (٣) استعادة سلطة الدولة وبسطها. ويحدّد مفهوم البعثة خمس مراحل ويتضمن تخطيطاً مفصلاً للمرحلتين الأوليين. وتشمل المرحلة الأولى إنشاء البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد ونقل سلطة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إليها، في الفترة الممتدة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. وخلال هذه المرحلة، ستنشئ البعثة وجوداً متعدد الأبعاد في مقرها الكائن في بانغي، وثلاثة مكاتب قطاعية متكاملة تابعة للمقر في كل من بريا وكاغا باندورو وبوار. وخلال المرحلة الثانية التي ستمتد من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ والتي ستبلغ فيها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد نهاية فترة ولايتها الحالية بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤)، ستزيد البعثة وجودها الميداني وتهدف إلى المساهمة في توفير حد أدنى من الأمن وإفساح المجال لحوار سياسي يفضي إلى توافق أساسي في الآراء على الصعيد الوطني بشأن سبل المضي قدماً فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة تشكيل جهاز الأمن الوطني وإجراء الانتخابات، وفي الوقت ذاته، بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة. ولقد أُقرت في تموز/يوليه المفاهيم المتعلقة بالقوات العسكرية وقوات الشرطة وعنصر الدعم التي وضعت استناداً إلى مفهوم البعثة.

٣٩ - وتستند استراتيجية الخروج الخاصة بالبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد إلى التقدم المحرز في كل مرحلة من هذه المراحل صوب بلوغ الغاية النهائية التي ستكون جمهورية أفريقيا الوسطى قد أكملت بحلولها مرحلة الانتقال إلى حكومة شرعية منتخبة ديمقراطياً ذات قاعدة تمثيلية واسعة وقادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وسيكون لدى الدولة الحد الأدنى من القدرات اللازمة للحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، وكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك القدرة على التصدي للإفلات من العقاب وحماية شعبها. بما يشمل منع العنف الجنسي والجرائم الجنسانية وإدارة الموارد وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وستكون ظروف الأمن والحكم قد تحسنت بما يتيح عودة اللاجئين عودة طوعية وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً تكفل عودتهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية

أو توطينهم في أماكن أخرى. وستكون القدرات اللازمة لتيسير إدارة النزاعات وتسويتها بطرق سلمية متوافرة لدى المجتمعات المحلية التي تعاني من العنف الطائفي الشديد.

رابعاً - تنفيذ ولاية البعثة

دعم العملية السياسية

٤٠ - تمشيا مع ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبدعم من أعضاء فريق الاتصال الدولي، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية بهدف تنشيط العملية السياسية. وبناء على هذه المشاورات، أعدت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد اقتراحاً يتوخى استهلال عملية حوار سياسي هادفة شاملة للجميع تتألف من ثلاث مراحل. وتشمل هذه المراحل الثلاث وقف الأعمال العدائية، يليه إجراء مشاورات على مستوى المجتمعات المحلية وحوار سياسي شامل للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات، بما فيها إعادة تشكيل القوات المسلحة وإصلاحها؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإرساء أسس الحكم، وتنظيم الانتخابات، والأخذ باللامركزية، وتحقيق العدالة، والمصالحة وإعادة اللاجئين، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد أيدت السلطات الانتقالية وفريق الاتصال الدولي على السواء هذه المقترحات التي تُشكل أساس المناقشات في منتدى برازافيل بشأن المصالحة الوطنية والحوار السياسي، وكذلك الخطوات اللاحقة لعملية الحوار السياسي.

٤١ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية إلى الهيئة الانتخابية الوطنية في تحديد جدول زمني انتخابي وتخطيط عملياتها ووضع الصيغة النهائية لنظامها الداخلي. ويعكف البرنامج الإنمائي حالياً على إعداد وثيقة مشروع لدعم العملية الانتخابية، يشمل إنشاء "صندوق مشترك للتبرعات" لتنسيق المساهمات المقدمة من المانحين الدوليين. وفي الفترة الممتدة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه، عُقدت حلقة دراسية اشتركت في تنظيمها الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بهدف تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين في الانتخابات على إدارة العملية الانتخابية وفقاً للإطار القانوني. وأحرزت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد تقدماً في تخطيط الدعم الانتخابي الذي ستقدمه. وسيشمل هذا الدعم نقل المواد الانتخابية من بانغي إلى ١٧ مقاطعة و ٧١ مقاطعة فرعية لمساعدة الهيئة الانتخابية الوطنية في التحضير لعملية تسجيل الناخبين والعمليات الأخرى السابقة للانتخابات ومختلف عمليات الاقتراع، وفي تنظيم تلك العمليات.

٤٢ - ووضعت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد استراتيجية اتصالات ترمي إلى توفير صوت محايد وموثوق وشرح ولايتها وإدارة التوقعات. ويجري التخطيط لإنشاء إذاعة للأمم المتحدة يغطي بثها جميع أنحاء البلد. فالبث الإذاعي لا يغطي حاليا ٧٠ في المائة تقريبا من مساحة البلد وأكثر من نصف السكان محرومون منه. ومن المتوخى ألا تقتصر هذه الإذاعة على محطة إذاعة الأمم المتحدة بل أن تشمل أيضا منبرا يضم إذاعات محلية وشركاء إعلاميين رئيسيين. وعززت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد أيضا تفاعلها مع وسائل الإعلام المحلية والدولية، ووفّرت التدريب للصحفيين المحليين.

٤٣ - ويعمل كل من البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد والبرنامج الإنمائي وصندوق بناء السلام على نحو وثيق مع السلطات الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ خطة العمل العاجلة لتحقيق المصالحة الوطنية. ويخطط البرنامج الإنمائي، بدعم من صندوق بناء السلام، للمساعدة في إنشاء شبكة من الوسطاء ولجان سلام وحوار محلية وهيئة وطنية للوساطة.

حماية المدنيين

٤٤ - في ضوء إلحاح العديد من المسلمين على أن يتم نقلهم إلى الجزء الشمالي من البلد أو إلى البلدان المجاورة، ما زال المجتمع الدولي يواجه صعوبة في ترجيح الكفة بين إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح، وحماية المدنيين والاستجابة للمطالب المشروعة، بالنظر إلى التهديدات الماثلة، والمساهمة في تقسيم البلد بحكم الواقع. وعززت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد تفاعلها مع الفريق القطري للعمل الإنساني ومع القوات الدولية، بما في ذلك بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغريس وقوة الاتحاد الأوروبي، تعزيزا للجهود الرامية إلى حماية المدنيين الموجودين في المناطق الشديدة الخطورة، ولا سيما في غرب البلد ووسطه.

٤٥ - وفي الفترة الممتدة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، زار فريق مشترك بين الوكالات جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد في وضع استراتيجية لحماية المدنيين على نطاق البعثة. ويحدّد مشروع الاستراتيجية الجماعات المسلحة من غير الدول والعنف الطائفي بوصفهما العاملين الرئيسيين اللذين يهددان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويقترح مشروع الاستراتيجية خطة استجابة على نطاق البعثة في مجال الحماية، مع مراعاة قدرات الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة في مجال الحماية وما تتخذه من إجراءات تكميلية، وتحديد أدوار ومسؤوليات العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد دعما للتخطيط الاستراتيجي، والتنسيق، وإدارة المعلومات، والإنذار المبكر والاستجابة، والإعلام والدعوة، والتدريب. وبناءً على توصيات الفريق، شرعت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد في تنفيذ مجموعة من الأدوات والآليات لحماية

المدنيين، إلى جانب هيكّل لتنسيق العمل داخل البعثة ومع الشركاء في المجال الإنساني والقوات الدولية. وفي الفترة الممتدة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه، يَسَّرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد أول زيارة مشتركة إلى بمباري قام بها أعضاء الفريق العامل المعني بحماية المدنيين المشترك بين البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية لتقييم الوضع في تلك المنطقة وتقديم توصيات بشأن منع العنف ضد المدنيين ودرئه والتصدي له.

حماية الطفل

٤٦ - أكدت فرقة العمل المعنية بالرصد وآلية الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل عدة ادعاءات بتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. وأثمرت الجهود التي بذلتها فرقة العمل عن تسريح ٢٣٧ طفلاً من المواقع التي يعاد فيها تجميع عناصر ائتلاف سيليكاس السابق. وسُرح ٤٣ طفلاً من ائتلاف سيليكاس السابق في بمباري و ٧٦ طفلاً من ميليشيا أنتي - بالاكاس في بانغي. وأحرزت فرقة العمل أيضاً تقدماً مع القيادة العسكرية لائتلاف سيليكاس السابق بشأن قضايا حماية الطفل. وفي ٣ تموز/يوليه، أصدر الجنرال جوزيف زونديكو، قائد أركان ائتلاف سيليكاس السابق، أمراً قيادياً يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

٤٧ - ووفرت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد التدريب في مجاليّ حقوق الطفل وحماية الطفل لما عدده ٣٥٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال حماية الطفل، ومن بينها ممثلات تحالف الرابطات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تعزيز قدراتها على الرصد والتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تثقيف ٧٩ ممثلاً من ممثلي ميليشيا أنتي - بالاكاس بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال في بانغي.

العنف الجنسي المتصل بالتزاع

٤٨ - بدأت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، بالتعاون مع الشركاء، في وضع ترتيب للرصد والتحليل والإبلاغ في مجال العنف الجنسي المتصل بالتزاع من أجل تحسين توجيه الأنشطة الرامية إلى منع العنف الجنسي وكفالة مساءلة مرتكبيه. وقدمت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد أيضاً الدعم إلى رابطة الحقوقيات في جمهورية أفريقيا الوسطى لبناء القدرات في مجال رصد الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات ضد المرأة والتحقيق فيها، وتوفير المساعدة النفسية - الاجتماعية للضحايا، والتوعية بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة وشركاؤها ما لا

يقل عن ٧٠ دورة تدريبية تناولت الحماية من العنف الجنسي المتصل بالتزاع وشملت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ومنظمات المجتمع المدني وقوات الأمن الوطني.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٩ - عززت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، بدعم من صندوق بناء السلام، قدراتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها. وأجري عدد من الزيارات إلى المناطق الشديدة الخطورة، ولا سيما بودا وبمباري وبوار وبوسانغوا وبالوكي. وبدأت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد في نشر موظفين عاملين في مجال حقوق الإنسان خارج بانغي، بما في ذلك في بمباري وبوار، وزادت في الوقت ذاته أنشطتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وإلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. وبدأت البعثة أيضاً تدريباً في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي لفائدة الأفراد العسكريين التابعين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية.

الجهود المبذولة لدعم بسط سلطة الدولة والحفاظ على سلامتها الإقليمية

٥٠ - على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات المركزية لبسط سلطة الدولة في بعض المناطق ومحاولاتها نشر حكام مقاطعات أو قوات شرطة ودرك، فإن هذه الجهود لم تُكَلَّل بالنجاح إلى حد كبير. ففي بمباري على سبيل المثال، نُشر ١٠ ضباط شرطة و ٥٠ فرداً من أفراد الدرك أوفدوا من بانغي، دون تزويدهم بعتاد، فلم يحظوا بعد بقبول السكان وائتلاف سيليكا السابق على الأرض. ولا يزال نظام العدالة وسيادة القانون الأوسع نطاقاً بوجه عام غائبين إلى حد كبير داخل البلد. ولا بد من تحسين الأمن والبنية التحتية تحسباً كبيراً قبل أن تكون الدولة قادرة على توفير حتى أبسط الخدمات الأساسية. وفي ١٠ حزيران/يونيه، عقد البرنامج الإنمائي والبنك الدولي اجتماعاً في باريس ضمَّ السلطات الانتقالية وشركاء آخرين لتقييم الاحتياجات والتحديات المتصلة بإعادة نشر أجهزة إدارة الدولة. ودعماً لوزارة الداخلية، شكل البرنامج الإنمائي فريقاً عاملاً يُعنى بإعادة بسط إدارة الدولة للتصدي للمهام الرئيسية المتصلة ببسط الأمن، والوجود الإداري، وإقامة العدل وتعزيز التراتبية في نظام العدالة الجنائية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

دعم إرساء العدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون وتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٥١ - انتهى البرنامج الإنمائي والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من وضع مشروع مشترك لدعم إعادة إرساء العدالة والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في

إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والإصلاحات. ويتوخى المشروع تقديم الدعم إلى الآليات القضائية بهدف مكافحة الإفلات من العقاب، واستئناف جلسات الدائرة الجنائية التابعة لمحكمة الاستئناف في بانغي وجلسات المحكمة المتنقلة، واتخاذ مبادرات لتقديم المعونة القانونية، وتوفير المساعدة إلى الضحايا، ولا سيما إلى الناجيات من العنف الجنسي والجنساني، وتنمية قدرات القضاة الوطنيين وموظفي السجون. ويتوخى المشروع أيضا دعم المؤسسات المسؤولة عن الأمن الداخلي مثل وزارة الأمن وجهاز الشرطة وقوة الدرك وإدارة المقاطعات، ومساعدة المجتمعات الأهلية في إدارة النزاعات على الصعيد المحلي.

٥٢ - وقام فريق متعدد التخصصات تابع للأمم المتحدة بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديم توصيات فيما يتعلق باعتماد تدابير مؤقتة عاجلة للحفاظ على القانون والنظام الأساسيين ومكافحة الإفلات من العقاب عملا بالفقرة ٤٠ من القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤). وأكد الفريق أنه يكاد لا يوجد أي نظراء وطنيين مختصين في مجالات الشرطة والعدالة والسجون. وتبين له أيضا أنه لا توجد ضمانات بأن القضاة الوطنيين يمكنهم إقامة العدل بطريقة محايدة ودون خوف من التدخل السياسي أو العنف البدني. وأوصى الفريق بأن يُحوّل الموظفون الدوليون السلطة بشكل استثنائي، في الحالات التي تكون فيها المؤسسات والأطراف الفاعلة الوطنية عاجزة عن أداء الأدوار والمهام المنوطة بها على النحو الواجب، لكي يؤديوا تلك الأدوار والمهام مباشرة وفقا للأطر القانونية الوطنية السارية ودون المساس بالمسؤولية العامة الملقاة على عاتق السلطات الانتقالية. وشددت البعثة على ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لأداء مجموعة المهام المتوقعة في إطار ولاية التدابير المؤقتة العاجلة.

٥٣ - ووضعت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، في أعقاب مشاورات أجرتها مع الشركاء الوطنيين والدوليين، نهجا يتألف من مرحلتين لتنفيذ تلك التدابير. ففي مرحلة أولى، سيُشكّل فريق من خبراء التحقيق والادعاء الدوليين في أقرب وقت ممكن لإسداء المشورة للقضاة الوطنيين ومساعدتهم في إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال التي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٤ - وفي المرحلة الثانية، سيؤذن للمدعين العامين والقضاة المعيّنين دوليا بالتحقيق، إلى جانب القضاة الوطنيين، في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ولا سيما العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، التي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبمقاضاة مرتكبي تلك الانتهاكات. وسيطلب ذلك أن تعدّل السلطات الوطنية الإطار التشريعي.

٥٥ - وفي ٤ تموز/يوليه، قدم ممثلي الخاص هذه المقترحات إلى السلطات الانتقالية، وأعقب ذلك إجراء مزيد من المشاورات مع وزير العدل وكبار القضاة الوطنيين. واقترح وزير العدل إنشاء ولاية قضائية خاصة بموجب التشريعات الوطنية، تُوكل بموجبها المهام التنفيذية القضائية والادعائية إلى هيئة وطنية خاصة. وتبذل الجهود في الوقت الراهن لتحديد ونشر الموظفين من ذوي الخبرة ممن سيعملون في إطار هذه الولاية التي يتعين إنشاؤها بموجب التشريعات الوطنية.

٥٦ - أما فيما يتعلق بالشرطة، فمن المتوخى أن تؤدي أفرقة متخصصة تابعة لشرطة الأمم المتحدة عددا من المهام في إطار ولاية التدابير المؤقتة العاجلة. وتشمل هذه المهام إجراء تقييمات استباقية للتهديدات الإجرامية من جانب الأفراد أو الجماعات الذين يجرّضون على ارتكاب أعمال إجرامية ذات صلة بالتزاع أو يخططون لها أو يرتكبونها، أو الذين ارتكبوا تلك الأعمال بالفعل. وتستدعي هذه المهام أيضا اتخاذ تدابير للرد على تلك الأعمال الإجرامية تشمل الاستجابة للحوادث العفوية التي تهدد النظام العام أو تعرّض عامة الجمهور أو فئات الأشخاص أو المجتمعات المحلية الضعيفة للخطر، وذلك لكفالة الحفاظ على النظام العام والاستجابة للحوادث الخطيرة والتحقيق بطريقة شفافة وحسنة التوقيت في الجرائم التي تمس المصلحة العامة بالقدر الكافي. ويقترح كذلك نشر موظفي إصلاحيات دوليين كتدبير استثنائي لكي يؤدوا بعض المهام في السجون ويعملوا بمثابة فريق استجابة لحالات الطوارئ خلال الاضطرابات التي تشهدها السجون.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٧ - نشرت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد قدرات مكرّسة لمساعدة السلطات على وضع برامج وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج للحد من العنف الأهلي. واستأنفت اللجان الاستراتيجية والفنية الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملها في ٥ حزيران/يونيه، وهي تستعد لوضع برنامج وطني، بدعم تقني ودعم على مستوى خدمات الأمانة من البعثة. وإلى حين إبرام اتفاق سياسي مع الجماعات المسلحة سيشكل أساسا للبرنامج الجديد، وضعت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، بالتعاون مع السلطات الانتقالية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغريس، تدابير مؤقتة للتصدي للتهديدات الأمنية الحالية. ففي ٥ حزيران/يونيه، بدأ تنفيذ مشروع لنقل ٢ ١١٤ فردا تابعا لائتلاف سيليكاس السابق أعيد تجميعهم في ثلاثة مواقع في بانغي بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين قيادة ائتلاف سيليكاس السابق والسلطات الانتقالية في ٢٢ نيسان/أبريل. ويتوخى هذا المشروع الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من صندوق بناء السلام نقل أولئك

الأفراد من بانغي وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وتعاونت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد أيضا على نحو وثيق مع السلطات وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغريس على إعداد آلية لترع السلاح، ومشاريع للحد من العنف الأهلي من قبيل البرامج كثيفة اليد العاملة التي يمكن تنفيذها في غضون مهلة قصيرة في حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة.

إدارة الأسلحة والذخائر

٥٨ - حدّدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام زهاء ١٣٠ طنا من الأسلحة والذخائر غير المؤمّنة وغير الآمنة، الموجودة بمعظمها في المعسكرات والمعرّضة في كثير من الأحيان لخطر السرقة والانفجار العرضي. ولقد فصلت هذه الأصناف لتدميرها أو نقلها مؤقتا إلى مرفق تخزين آمن لحماية السكان المدنيين من التهديد الناجم عن الأخطار المتعلقة بمواد متفجرة. ولقد قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتجديد مرفقين في مقر قيادة الدرك الذي سيأوي بصورة آمنة ومؤمّنة أسلحة من العيار الصغير وكمية محدودة من الذخائر والمتفجرات. وفي ٣ تموز/يوليه، أشرفت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على تدمير نصف الكمية المعروفة من الذخيرة غير الآمنة التي عُثر عليها في بانغي.

معلومات مستكملة عن التخطيط فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني وفحص السجلات الشخصية

٥٩ - من المتوقع أن تكون إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن الوطنية وإصلاحها عنصرا أساسيا في أي حوار سياسي. وما زال يتعين على الحكومة إعادة تنشيط اللجان الاستراتيجية والتقنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المرتقب أن تضع هذه اللجان خطة عمل لإعادة هيكلة الجيش.

٦٠ - وفي إطار عملية التسجيل التي أجريت بواسطة معدات تبرّع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سُجِّل رسميا ٦٧٥٢ عنصرا من عناصر القوات المسلحة (من أصل ٨٤١٦ عنصرا) واعتبر ٦٣٢ عنصرا فارين من الخدمة و ٣٠٢ قد توفوا أو اختفوا. وأعيد تجميع معظم أفراد القوات المسلحة بمعسكر كاساي في بانغي ويعتقد أن عدداً غير معروف منهم موجود في أوبو وبيراو وبوار. وجرى حتى الآن تحديد ٤٩٣ ١ فردا من أفراد الشرطة و ٤٢٥ ٢ فردا من أفراد الدرك من الناحية المادية في إطار عملية التسجيل التي تقوم بها الحكومة. وشملت الجهود الرامية إلى استعادة القدرات التشغيلية لقوات الدرك والشرطة الوطنية تسليم ١١ مركبة بيك - آب في ٣١ أيار/مايو وإعادة تأهيل ثلاثة مراكز للشرطة

في بانغي ضمن مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممول من صندوق بناء السلام بدأ تنفيذه في نيسان/أبريل. وشرع البرنامج الإنمائي في تنفيذ أنشطة ترمي إلى إنشاء آليات رصد ومراقبة لقوات الشرطة والدرك بالاشتراك مع شرطة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

خامسا - التحضير لنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦١ - عقب اتخاذ القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) مباشرة، أجرى فريق مشترك بين الإدارات بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام يضم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى زيارة إلى أديس أبابا وبروكسل في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل لمناقشة طرائق الانتقال من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع خطة عمل. وفي بانغي، أنشأت البعثتان فرقة عمل مشتركة تعقد اجتماعات بانتظام لكفالة تنفيذ المهام الرئيسية فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، ويشمل ذلك إنشاء هيكل للقيادة والمراقبة ومقر لقيادة القوات ووحدات الشرطة؛ وتدريب الوحدات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية؛ وترتيبات الدعم؛ وإعادة نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية الحيوية.

٦٢ - وفي الفترة الممتدة من ١ إلى ١٩ أيار/مايو، قام كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بزيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم قدرات الوحدات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وتحديد ما يشوب قدراتها من ثغرات. وأكد هذا التقييم أن الوحدات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية متفاعلة من الناحية التشغيلية وتؤدي عملها بفعالية على الرغم من أوجه النقص الكبيرة في المعدات ومحدودية نظم الدعم اللوجستي. وحدّد التقييم أوجه نقص حيوية على مستوى التنقل (بسبب الافتقار إلى المركبات والأصول الجوية) والقدرة الطبية والقيادة والمراقبة (بسبب الافتقار إلى البنية الأساسية ومعدات الاتصال بين الوحدات). وتبين أن جميع الوحدات تنقصها القدرات والمعدات في مجال الاكتفاء الذاتي، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة المياه ووحدات الاغتسال وحفظ النظام والمراقبة.

٦٣ - وفي إطار متابعة التقييم المشترك للقدرات، عملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تعاون وثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية التي من المقرر أن تلتحق قواتها ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لاستكشاف جميع الخيارات المتاحة من أجل التغلب على أوجه النقص المحددة. وفي ٢ تموز/يوليه، عقد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام اجتماعاً للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والجهات المانحة في نيويورك سعياً للحصول على دعم الجهات المانحة لشر القدرات الإضافية اللازمة. وفي أوائل تموز/يوليه، أوفد فريق شرطة متقدم إلى بانغي لدعم إنشاء عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد ومؤازرة نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مجال حفظ الأمن.

٦٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد العمل على نحو وثيق مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية لتعزيز قيادتها ومراقبتها عموماً، بما في ذلك من خلال توفير التدريب لضباط الأركان. وبالإضافة إلى الإلحاق المقرر لعدد من ضباط الأركان التابعين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، يجري البحث فعلياً في تعيين موظفين مدنيين مؤهلين من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية للعمل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد وفقاً لإجراءات الأمم المتحدة. وبدأت المساعي لدمج مركزي العمليات المشتركة للبعثتين والعمل على أن يتشارك مقرا القيادة العسكرية وقيادة الشرطة التابعان لهما في موقع واحد؛ ومن المقرر أن يستكمل ذلك قبل نقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وينفذ فريق تدريب متنقل تابع للأمم المتحدة في البعثة تدريباً للمدربين موجهاً للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية الذين سيجري إلحاقهم بالبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد. ويشمل المنهج الدراسي مواد عن معايير الأمم المتحدة والمهام الرئيسية التي صدر بها تكليف، بما فيها حماية المدنيين وحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالتزاعات، باستخدام عمليات تقوم على سيناريوهات محتملة.

٦٥ - وفي موازاة ذلك، سعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سعياً نشطاً إلى توليد قدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد. وتم التعجيل بعمليات تشكيل القوات، وتبذل جهود مماثلة في الوقت الراهن للإسراع بتنفيذ الجداول الزمنية للتعاقد والتحرك. ونتيجة لهذه الجهود، ستبدأ ثلاث كتائب للمشاة غير تابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ووحدة شرطة مشكلتان و ١٢٠ شرطياً في الانتشار لدى نقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وفي ما يتعلق بالعناصر التمكينية، ستكون سرية هندسية قد

بدأت بالانتشار في حزيران/يونيه تعمل بكامل طاقتها قبل نقل السلطة، تليها سرية هندسية ثانية بعد ذلك بفترة وجيزة. وستُلبى الحاجة إلى وحدتين للطائرات العمودية للخدمات، وتكون الطائرات العمودية الثلاث الأولى قيد التشغيل في وقت قريب من عملية نقل السلطة. كما تم التعاقد مع فريق طبي مدني لمستشفى من المستوى الأول الممتاز في بانغي وسينشر مستشفى عسكري واحد على الأقل من المستوى الثاني بحلول أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وسينشر أيضا قائد القوة ومفوض الشرطة ونحو ٦٠ من ضباط الأركان في مقر القوة والقطاع بموجب عملية نقل السلطة. والقدرات التي لم ترد تعهدات بالتبرع بشأنها بعد هي عبارة عن وحدة للأمن (مجموعة أمن فرعية) لحماية الأطراف السياسية الرئيسية في بانغي، وسرية للقوات الخاصة، ووحدة لطائرات عمودية هجومية، وطائرة ثابتة الجناحين من طراز C-130.

سادسا - الجوانب المالية

٦٦ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٢٩٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالدخول في التزامات لحساب البعثة للفترة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٤٠٠ ٩٧٦ ٣١٢ دولار، يشمل مبلغ ٥٩ ٥٥٢ ٠٠٠ دولار سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد ما قدره ٥٩ ٥٥٢ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع متأخرات الاشتراكات المقررة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قدره ١ ١٣٣,٧ مليون دولار.

٦٨ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد ما مجموعه ٠,٧ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات بمبلغ قدره ٠,٨ مليون دولار للفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سابعا - ملاحظات

٦٩ - على الرغم من أن بعض التحسن قد طرأ في بانغي، ما زال يساورني قلقٌ بالغ إزاء الحالة الأمنية والدورة المميتة من العنف الطائفي التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى

وآثارها الإنسانية المأساوية. فالمدنيون في جميع أنحاء البلد يعانون من العنف المروّع والوحشية، وانعدام الأمن على نطاق واسع وانعدام الخدمات الأساسية بشكل كامل، والنساء والأطفال يدفعون ثمنًا باهظًا. وإنني أدّين بشدة جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات المسلحة والمدنيون. وكخطوة أولى أساسية، يجب أن تلتزم جميع الأطراف بأن تلقي أسلحتها وتضع حداً لجميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار على الفور، وفقاً لاتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في برازافيل يوم ٢٣ تموز/يوليه.

٧٠ - ولقد غادر البلد عدد كبير للغاية من السكان الذين ينتمون إلى الأقليات، ولا سيما المسلمين. ولم يبق منهم إلا بضعة آلاف في جنوب البلد وغربه، ومعظمهم محاصرون في جيوب معرّضة للخطر في بانغي وفي أماكن أخرى. وإنني أدعو السلطات الانتقالية والجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، إلى تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية تنفيذًا تامًا واتخاذ تدابير فورية لضمان حماية هؤلاء السكان وتحسين ظروفهم المعيشية. ويتعين أيضاً اتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع والسماح للسكان المشردين بالعودة طوعاً وبأمان، دون خشية التعرض للهجمات.

٧١ - وإنني أثني على الجهود التي تبذلها القوات الدولية، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات الفرنسية التابعة لعملية سانغريس، وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تظل تكتسب أهمية بالغة لإنقاذ الأرواح ومنع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية. وأود أن أشيد بما تظهره من تفان وشجاعة في تنفيذ ولاياتها في بيئة خطيرة ومتقلبة، وأعرب عن تعاطفي مع أسر الضحايا الذين لقوا مصرعهم في خدمة السلام. وإن ما يدعوني للتفاؤل على الأخص هو التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التحضير لنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بروح من الشراكة والاحترام المتبادل. غير أن الوحدات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ما زالت تفتقر إلى القدرات الحيوية. وسيشكل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية بمثابة العمود الفقري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في ١٥ أيلول/سبتمبر، ومن الأهمية الحيوية أن يساعد الشركاء الدوليون على تمكين تلك الوحدات من أداء مهامها وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

٧٢ - ومما يثلج صدري أن هناك توافقا للآراء قد بدأ يلوح بين الجهات الوطنية والدولية المعنية الرئيسية استكمالاً لقمّة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي عقدت في مالابو يوم ٢٧ حزيران/يونيه واجتماع فريق الاتصال الدولي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في أديس أبابا في ٧ تموز/يوليه مفاده أن الحلول الدائمة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال حوار سياسي شامل ضمن إطار المصالحة الوطنية الأوسع نطاقاً. وشكلت المبادرات السابقة التي قدمتها رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية/كاترين سامبا - بانزا وغيرها من الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في الإعداد للحوار والمصالحة، عوامل محفزة هامة وأظهرت استعداد أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في الحوار. وتدل مشاركة أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى من جميع الأطياف السياسية في منتدى برازا فيل على بدء عملية سياسية يجب أن تشمل جميع المواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تكون ملك زمامهم. ويشكل هذا المنتدى خطوة أولى هامة في العملية التي ستكون رحلة طويلة لتخفيف معاناة الضحايا وفهم دوافع المجرمين، ورأب الصدع بين المجتمعات المحلية المتنازعة، والسعي إلى إيجاد سبيل نحو العدالة والحقيقة والمصالحة لإحلال السلام في نهاية المطاف.

٧٣ - وينبغي أن يفضي هذا الحوار إلى اتفاق سياسي بشأن الانتخابات؛ وتكوين القوات المسلحة الوطنية وتحديد شكلها؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها؛ والعدالة الانتقالية وغيرها من المسائل السياسية الأساسية، بما في ذلك مستقبل الحكم والأخذ باللامركزية والمستقبل الاقتصادي للبلد. وإنني أشجع السلطات الانتقالية والكيانات والجماعات المسلحة وكافة الجهات السياسية والمدنية الفاعلة على تولي زمام هذه العملية بالكامل ومضاعفة جهودهم للسعي الجاد معاً إلى حل خلافاتهم، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص والوساطة الدولية. ومع الملكية تأتي المسؤولية. وإنني أحث جميع الأطراف، والجهات التي تؤثر عليها، على الامتناع عن القيام بأعمال تقوّض هذه العملية.

٧٤ - وكما شددتُ في تقريرتي الأخير، لن يكون هناك حلٌّ للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى دون المشاركة الفعالة المستمرة للبلدان المجاورة وبلدان المنطقة. وإنني أود التنويه بما أبداه قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما رئيسها الحالي، رئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، والوسيط، رئيس الكونغو، دُني ساسو نغيسو، من عزم وتصميم، فضلاً عن الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي.

٧٥ - وسيكون التصدي للإفلات من العقاب من الأمور الحيوية لتحقيق تحسن مباشر في حياة الناس وتهيئة البيئة التي يمكن أن يتحقق فيها السلام الدائم. وتبعث المناقشات التي جرت

بين السلطات الانتقالية والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد بشأن تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة في نفسي التفاؤل، وإني على ثقة بأنه قد يكون لها أثر مضاعف هام. وتعتبر التدابير اللازمة لحاسبة منتهكي حقوق الإنسان ومرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وإعادة بسط سلطة الدولة ركائز أساسية لولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وإنها تكتسب أهمية حيوية لاستعادة الثقة في مؤسسات الدولة واحترام سيادة القانون. وإلى جانب الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد في هذا المجال، سيتعين القيام باستثمارات هامة لإعادة إرساء سلسلة الإجراءات الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٦ - ولقد زادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ إنشائها في ١٠ نيسان/أبريل، عنصرها المدني بقدر كبير، مع العمل في الوقت نفسه عن كثب مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل كفالة عملية انتقال سلسة في ١٥ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في عدد من المجالات لدى تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لا يمكن أن يصرف النظر عن التحديات المطروحة قبل أسابيع قليلة من انتقال السلطة إليها. وتظل تطلعات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد كبيرة، ويتعين بذل جهود هائلة لكي نصل بالبعثة إلى القوام المأذون به والبالغ ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ١ ٨٠٠ من أفراد الشرطة. وعلى الرغم من استخلاص الدروس من نشر عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام، فإن تشكيل بعثة متعددة الأبعاد كبيرة وتنسم بقدر كبير من اللامركزية والإنفاق عليها في بلد غير ساحلي ذي بنية تحتية متردية للغاية يظل مهمة عسيرة. ومع ذلك، فإنني على ثقة من أن البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ستبلغ في ١٥ أيلول/سبتمبر قدرة تشغيلية أولية تكفل قدرتها على تنفيذ المهام ذات الأولوية المسندة إليها.

٧٧ - ولن يكون نشر عملية حفظ السلام وحده كافيا لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بالعمل المشترك على نحو متواصل ومنسق لتقديم المساعدة اللازمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل ضمان فعالية إجراءاتها واستدامتها، استنادا إلى الميزات النسبية للجهات الفاعلة المشاركة. وبالنظر إلى الظروف القاسية التي يعيشها السكان وحالة الضعف الشديد التي هم عليها، يكتسب تقديم الدعم الفوري والدائم للعمليات الإنسانية أهمية حيوية.

٧٨ - وأود الإعراب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

باباكار غاي، على جهوده الدؤوبة. وإني أشعر بامتنان عميق لما يبذله موظفو البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد وفريق الأمم المتحدة القطري من جهود في بيئة خطيرة ومتقلبة. وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، على دعمه لجهود الوساطة الدولية. وأتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية، لما تبذله من جهود متواصلة من أجل دعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.